مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلّةٌ - إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعَةٌ - مُحْكَمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ

كُلِّيَّةِ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ

العددان الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون

لسنة 1441 – 1442 هجرية الموافق: 2019 – 2020 ميلادية

محمد بن عيسى بن عبد الله السلسيلي وآراؤه النحوية
(715هـ - 770هـ)

د. ناصر مولود الأمين الجبو
كلية الآداب والعلوم بدر
جامعة الزنتان، ليبيا

- اسمه:

شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عيسى بن عبد الله السِّلْسِيلِي، وقد اضطربت المصادر في نسبته إلى أقوال متعددة:[1]

فقيل: السِّلْسِيلي، وقيل السِّلْسِلِي، وقيل السَّكْسَكِي، وقيل: السَّكْسِيّ، وقيل: السَّلْسَبِيلِي، وتفصيلها كالآتي:

1. فابن رافع (ت774هـ) وهو معاصر للسِّلْسِيلي، يَذكر أنه: شمس الدين أبوعبد الله محمد بن عيسى السِّلْسِيلي[2].

(1) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تح: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني، دار الفيصلية، ط1، 1406هـ، 1986م، 21/1 – 23، و معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 4شعبان 1376هـ ، 6 آذار 1957م (من المقدمة)، 106/11.

(2) الوفيات، لتقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (المتوفى: 774هـ)، تح: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1402هـ ،342/2.

2. وأمَّا شمس الدين الداوودي (ت945هـ) فترجم له فقال: محمد بن عيسىٰ الإمام شمس الدين السِّلْسِلِي[1].
3. وقال ابن حجر (ت852هـ): «محمد بن عيسىٰ بن عبد الله السَّكْسَكِي»[2]، وتابعه ابن العماد[3] وحذا حذوَهما عمر رضا كحالة[4].
4. وأمَّا جلال الدين السيوطي (ت911هـ) فذكر أنه: «محمد بن عيسىٰ ابن عبد الله السَّكْسِيّ»[5].
5. وأمَّا النعيمي (ت927هـ) فإنه يقول: (السَّلْسَبِيلِي)، ويتابعه عبد الباسط العلموي (ت981هـ)[6].

والراجح – فيما يَظهر – أنه السِّلْسِيلِي؛ لأنَّ ابن رافع كان معاصرًا له، فهو أدرىٰ به مِن غيره، والله أعلم.

- **عصره:**

عاش السِّلْسِيلي شطرًا من حياته في أيام ولاية الملك الناصر أبي الفتوح محمد ابن السلطان المنصور سيف الدين قلاوون الصالحي النجمي الألفي،

(1) طبقات المفسرين، لمحمد بن علي الداوودي، مراجعة لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، 223/2.

(2) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، دار الجيل، 246/4.

(3) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د ط، د ت، 189/6.

(4) معجم المؤلفين 106/11.

(5) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر، ط2، 1399هـ، 1979م، 205/1.

(6) الدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي، تح: جعفر الحسني، مطبعة الترقي بدمشق، 1970م، 161/2.

التي استمرت إلى (741هـ)، واتسم عهده بالاستقرار والطمأنينة والأمان، وذلك يعود إلى قوة شخصية الملك الناصر، حيث كان داهية وحازمًا شديدًا، محتاطًا في أموره كلها، ويمكن أنْ يقال: إنَّ المماليك يؤمنون بالإسلام ويُخلصون له، ويتحمسون لعلومه وآدابه ولغته، فقد أبقَوْا لنا مدارس كثيرة في الشام ومصر والحجاز ما تزال شاهدة على حرصهم الشديد على نشر العلم وتعميمه، ولم يخل عصر أحدهم من إشادة مدرسة أو بناء جامع فيه مدرسة أو خزانة كتب، أو دار قرآن، أو دار حديث للطلاب، ولعل هذه من الأسباب التي جَعلتْ عصره من أعظم عصور التاريخ المصري أيام المماليك، فقد امتد نفوذ الناصر من المغرب غربًا حتى الشام والحجاز شرقًا وبلاد النوبة جنوبًا حتى آسيا الصغرى شمالاً، غير أنَّ هذا الرخاء والأمان والاستقرار الذي نشأ أبو عبد الله السلسيلي في ظله لم يدم بعد وفاة الملك الناصر محمد، حيث شهد فترة الصراع السياسي والتطاحن بين الأمراء والسلاطين من أبناء محمد الناصر والتي استمرت زهاء عشرين سنة من سنة (742هـ إلى 761هـ)، حيث تعاقب على الحكم ثمانية من أبناء الملك الناصر وأحفاده، فالسلسيلي عاش ستة وعشرين عامًا في أيام ولاية الملك الناصر الذي يمثل أعظم عصور تاريخ المماليك في مصر، كما عاش بعد ذلك تسعة وعشرين عاماً كانت كلها فوضى واضطرابًا سياسيًا[1].

- حياته العلمية:

كان السلسيلي رجلاً فاضلاً، عالمًا بالعربية ماهرًا بها، كثير المطالعة والمذاكرة، وكان رفقاؤه والفقهاء من أصحابه والطلبة يترددون إليه، ويُحبونه وينشرحون لحديثه، وكان عَزَبًا، وهو إمامٌ، وعالمٌ، وفقيه، ومُفْتٍ، ونحوي،

(1) ينظر: شفاء العليل 13/1 – 15.

وصرفي، وناظم، سمع مِن عبد الرَّحِيم بن إِبْرَاهِيم بن أبي الْيُسْر، وَحفظ التَّنْبِيه والألفية واشتغل بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيرهَا كثيرًا وتصدر بِجَامِع دمشق، وَتَوَلَّى مشيخة الشهابية بِدِمَشْق وعلق فِي التَّفْسِير شَيْئاً[1].

- **تصانيفه:**[2]

له تصانيف هي:

1. شفاء العليل في إيضاح التسهيل.
2. سؤالات في العربية، سأل عنها الشيخَ تقيَّ الدينِ السبكيَّ فأجابه عنها.
3. أرجوزة في التصريف.
4. تعليق علىٰ منهاج النووي في الفقه.

- **وفاته:**

وَفِي يَوْم الْجُمُعَة الثَّالِث عشر من ربيع الأول، سنةَ سبعين وسبعمائة (ت770هـ) توفي هذا العالمُ الشَّيْخُ شمس الدّين أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن عِيسَىٰ السِّلْسِيلِي الشَّافِعِي بِدِمَشْق، وذكر عمر رضا كحالة أنه: توفي بدمشق في 18 ربيع الأول، سنة ستين وسبعمائة للهجرة، مِن مَرَضٍ طال به، وقد جاوَزَ الخمسين سنة، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ عَقِبَ الْجُمُعَة بجامعها وَدُفِنَ بمقبرة بَاب الصَّغِير[3].

(1) ينظر: طبقات المفسرين، للداوودي 224/2، ومعجم المؤلفين 106/11.
(2) ينظر: طبقات المفسرين، للداوودي 224/2، وبغية الوعاة 205/1، ومعجم المؤلفين 106/11.
(3) ينظر: طبقات المفسرين، للداوودي 224/2، وبغية الوعاة 205/1، ومعجم المؤلفين 106/11.

- **آراؤه:**

للسلسيلي آراءٌ نحويةٌ مختلفة، منها ما وافق فيه سيبويهِ والجمهورَ، ومنها ما انفرد به، ومنها ما وقع اختياره عليها، وقد اخترتُ العديد من آرائه التي تبيّن وجهات نظره النحوية، وهي:

المسألة الأولى - كأنَّ تُفِيدُ التشبيهَ والتحقيقَ :

ذكر السلسيلي أنَّ (كأنَّ) تفيد التشبيهَ والتحقيقَ، وحتى نتبين قيمة رأي السليلي أذكر مواقفَ غيره من النحاةِ وهي علىٰ عشرة أقوال كالآتي:

1. أنَّ (كأن) للتشبيه مركبة من كاف، ومِن (أنَّ) واعْتُنِيَ بحرف التشبيه، فقُدِّمَ، ففُتِحَتْ همزة (أنَّ)، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والفراء، وجمهور البصريين[1].
2. أنّها (كأنَّ) تكون للتحقيق والوجوب، وهو مذهب الكوفيين، والزجاجي، ونسبه الرضي إلىٰ الزجاج[2].
3. أنَّ (كأنَّ) تأتي بمعنىٰ الشك والظن، وذلك إذا كان الخبر صفة، أو فعلاً، أو جملة أو كانت نحو: ظننتُ، وتوهمتُ، وجعل ابن الأنباري مِن ذلك قولهم: كأنك بالشتاء مُقبلٌ أي أظن الشتاء مقبلاً،

(1) ينظر: الكتاب، لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1983م، 149/2، والمقتضب 108/4، والارتشاف2138/3، ومغني اللبيب، ص 196، والجني الداني في حروف المعاني، للمرادي، ص 570، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، مطبعة السعادة بمصر، ط1، 1327هـ، 133/1.

(2) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تح: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 347/4، والارتشاف 2138/3 ، والجني الداني في حروف المعاني، ص 571.

وهو ما ذَهب إليه الكوفيون أيضًا، والزجاجي وتبعهم ابن الطراوة، وابن السِّيد [1].

4. أنَّها تفيد التشبيه والتحقيق وهو مذهب السِّلْسِيلِي[2].

5. أنها تفيد التشبيه المؤكَّد وهو مذهب ابن مالك[3].

6. وجعل الكوفيون والحسن البصري(كأنَّ) للتقريب، كقولهم: كأنك بالفرَجِ آتٍ، وكذا قول: «كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تَزَلْ»، قالوا: المعنىٰ علىٰ تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفَرَج، وتقريب زوال الدنيا، وتقريب وجود الآخرة[4].

7. وذهب أبو حيان إلىٰ أنَّها قد تدخل للتنبيه والإنكار والتعجب، تقول: فعلت كذا وكذا كأني لا أعلم، وفعلتم كذا وكذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون[5].

8. وتأتي (كأنَّ) بمعنىٰ العلم، نحو قولك: (كأنَّ اللهَ يَفعل ما يشاء)[6].

9. وقد تأتي (كأنَّ) للجحد، قال الكسائي: قد تكون كأنَّ بمعنىٰ الجحد

---

(1) ينظر: الارتشاف2138/3، والجني الداني في حروف المعاني، ص 572.

(2) ينظر: شفاء العليل 351/1، وَرُدُودُ ابن مالك علىٰ النحاة، لمطيع غانم فارغ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة سنة 2014م، ص 134.

(3) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ، 1990م، 6/2، والجني الداني في حروف المعاني، ص 570.

(4) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، 347/4، والارتشاف 1240/3، والجني الداني في حروف المعاني، ص 573، وهمع الهوامع 133/1، ومعاني النحو، د: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط 3، 1429هـ ، 2008 م، ص 290.

(5) ينظر: الارتشاف 1240/3، وهمع الهوامع 133/1.

(6) ينظر: لسان العرب، مادة (انن)، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي، 292/1.

كقولك: (كأنَّك أميرُنا فتأمرنا) معناه لستَ أميرَنا[1].

10. وتأتي (كأنَّ) بمعنى التمني، كقولك: (كأنك بي قد قلتُ الشِّعْرَ فأُجِيدَهُ)، معناه: ليتني قد قلتُ الشعرَ فأُجيدَهُ[2].

قال أبو حيان الأندلسي: «والصحيح أنَّ (كأنَّ) لا تفارق التشبيه، وخَرَّجَ الفارسي (أي كأنَّ زمانك مُقْبِلٌ بالشتاء) هذه على أنَّ (الكاف) حرفُ خطاب، والباءُ زائدة في اسم كأنَّ، وخَرَّجَهُ غيرُهُ على حَذْفِ مضاف، وخُرِّجَ قولُ الحسنِ على أنَّ الباءَ ظرفية، وخَبَرُ كأنَّ هو قوله: لم تكن ولم تَزَلْ، وخَرَّجَهُ ابنُ عصفور على إلغاء (كأنَّ) لَمَّا لَحِقَتْها كافُ الخطاب، وما بعدَها مبتدأ، زِيدَتْ فيه الباءُ، كما زِيدَتْ في (بحَسْبِكَ درهمٌ)، وخُرِّجَ - أيضًا - قولُ الحسنِ وقولُهم: كأني بكَ تفعل، وقول الحريري: (كأني بكَ تَنْحَطُّ)، على أنَّ المجرورَ خبرُ كأنَّ؛ أيْ مُلتبِسٌ بكَ، والفعلُ في موضع الحال، والحال لازمة كهي في قوله تعالى: {فما لهم عنِ التذكرةِ مُعْرِضِينَ}[سورة المدثر، الآية: 49] ويدل على ذلك صلاحية واو الحال نحو: كأني بكَ وقد طَلَعَتِ الشمسُ»[3].

المسألة الثانية – حقيقة (فُل):

ذهب السلسيلي إلى ما ذهب إليه سيبويه وكثيرٌ من النحاة، وهو أنَّ (فلان)، و(فلانة) غير مرخَّمَيْنِ، وأنهما كناية عن نكرة مَن يَعقل مِن جنس الإنسان.

(1) ينظر: لسان العرب، مادة (انن)، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي، 292/1.
(2) ينظر: لسان العرب، مادة (انن)، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي، 292/1.
(3) الارتشاف 1239/3 – 1240.

وقد اختلف النحاة في (فُل) على أقوال هي:

القول الأول: أنه مُرَخَّمٌ مِن فُلَان وفُلَانة، فالأصل (فلان)، و(فلانة)، رُخِّمَ كلٌّ منهما بحذف آخره وما قبلَ آخره، وهو الألف والنون، وهو مذهب الكوفيين وعلى رأسهم الفراء، وهو ظاهر كلام ابن فارس[1].

القول الثاني: أنَّ (فلان)، و(فلانة) غيرُ مُرَخَّمَيْنِ، بل هما عنده كناية عن نكرة مَن يَعقل مِن جنس الإنسان، فـ (فُل) بمعنى (رجل)، و(فُلَة) بمعنى (امرأة)، قال سيبويه – رحمه الله – «وأمَّا قولُ العرب (يا فُلَ أَقْبِلْ) فإنهم لم يجعلوه اسمًا حَذفُوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء، لكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجَعلوه بمنزلة دم»[2]، وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي، والزمخشري، والسلسيلي، وغيرهم[3].

وأمَّا أبو حيان الأندلسي فهو يوافق مذهب سيبويه، وقد رَمى ابنَ عصفور وابنَ مالك وابنَ أبي الربيع بالوهم فقال: « و(فُلْ) كِنَايَةٌ عَنْ نَكِرَةِ الْإِنْسَانِ نَحْوُ: (يَا رَجُلُ) وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالنِّدَاءِ، وَ(فُلَةُ) بِمَعْنَى يَا امْرَأَةُ كَذَلِكَ. . . وَلَيْسَ مُرَخَّمًا مِنْ (فُلَانٍ) خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ، وَوَهِمَ ابْنُ عُصْفُورٍ وَابْنُ مَالِكٍ، وَصَاحِبُ الْبَسِيطِ فِي قَوْلِهِمْ: (فُلُ كِنَايَةٌ عَنِ الْعَلَمِ كَفُلَانٍ)، وَفِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ مَا قُلْنَاهُ

(1) ينظر: ارتشاف الضرب 2223/5، والصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د ط، د ت، ص 381 – 383.

(2) الكتاب 248/2.

(3) ينظر: المقتضب، للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د ط، 1431هـ، 2010م، 237/4 – 238، والأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1405هـ، 1985م، 350/1، والمسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تح: الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط1، 1405هـ، 1985م، 627/1 – 628، والمفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط2، ص 15، وشفاء العليل 825/2.

بِالنَّقْلِ عَنِ الْعَرَبِ»[1].

فنلاحظ - مما سبق - أنَّ موقف السلسيلي مطابق لمذهب سيبويه تمامًا، فهو غالبًا لا يُخالفُه.

المسألة الثالثة – تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر:

وقع خلاف بين النحاة في تقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور بحرف الجر، نحو: (مررتُ جالسةً بهند):

القول الأول - جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر: وهو مذهب بعض الكوفيين وأبي الحسن ابن كيسان، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن برهان، وابن عطية، وابن مالك في معظم كتبه، وضَعَّفه في التسهيل، والمرادي، والسلسيلي[2].

واستدلوا عل ذلك بأدلة كثيرة، أذكر منها قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [سورة سبإ، الآية: 28].

فـ (كآفَّة) حال من (الناس)، المجرور باللام، وقد تقدم عليه، والأصل (للناس كآفَّة)، ومن الشواهد الشعرية قَوْلُ الشَّاعِرِ: (كامل)

مَشْغُوفَةً بِكِ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا حُتِمَ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكِ سَبِيلُ

(1) تفسير البحر المحيط 102/8.

(2) ينظر: الأمالي الشجرية 280/2، والمحرر الوجيز، لابن عطية 138/13، وشرح عمدة الحافظ، ص 429، وشرح التسهيل، لابن مالك 337/2، وارتشاف الضرب 1579/3، وأوضح المسالك، لابن هشام 321/2.

وَقَالَ آخر: (خفيف)

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ إِبَاءُ

أَيْ: شُغِفْتُ بِكِ مَشْغُوفَةً، وَتَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ غَافِلًا، وَإِذَا جَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْمَجْرُورِ وَالْعَامِلِ، فَتَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ دُونَ الْعَامِلِ أَجْوَزُ، وَعَلَى أَنَّ كَافَّةً حَالٌ مِنَ النَّاسِ[1]، وقال أبو حيان: «ذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ بُرْهَانَ وَمِنْ مُعَاصِرِينَا ابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ»[2].

القول الثاني - منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر: وهو مذهب أكثر النحويين ومنهم سيبويه والمبرد والزجاج وابن السراج والنحاس وابن جني في قوله الآخر والزمخشري وأبو البركات الأنباري، والعكبري في قوله الآخر، وابن هشام، وغيرهم[3].

والملاحظ في هذه المسألة أنَّ السلسيلي لم يأخذ برأي البصريين مع أنَّ أكثر النحويين وافقوهم، وهذا يدل على أنه لا يتعصب إلى مذهب البصريين، وإنما يأخذ بما يترجح عنده.

والراجح ما ذهب إليه السلسيلي وغيره؛ لورود ذلك في القرآن الكريم، وفي أشعار العرب الموثوق بعربيتهم، ولا داعي للتكلف في رد ذلك.

---

(1) ينظر: تفسير البحر المحيط 550/8، والمحرر الوجيز 138/13.

(2) تفسير البحر المحيط 8 /549.

(3) ينظر: الكتاب 124/2، والمقتضب 171/4، ومعاني القرآن وإعرابه 254/4، والأصول في النحو 214/1 – 215، وإعراب القرآن، للنحاس 347/3، واللمع، لابن جني، ص 118، والكشاف 308/2، 290/3، والبيان في غريب إعراب القرآن 280/2، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري 1069/2، وأوضح المسالك، لابن هشام 318/2 – 324.

المسألة الرابعة – خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو):

في هذه المسألة آراء:

الرأي الأول – يجب أنْ يكون خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) فعلاً، ولا يَصح أنْ يكون اسمًا جامدًا ولا مشتقّاً، ليكون ذلك عوضًا عن ظهور الفعل المقدر بين (لو) و(أنَّ)، ومَنَعَ الزمخشري صحة قولك (لو أنَّ زيدًا حاضري لأكرمتُكَ)، وهو مذهب السيرافي والزمخشري[1].

ورَدَّ عليهم أبو حيان بقوله: «وزعم السيرافي، والزمخشري أن خبر (أنّ) هذه لا يكون إلا فعلاً وهو وهمٌ وخطأ فاحش قال تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾ [سورة لقمان، من الآية: 27]، فـ (أقلام) اسم جامد جاء خبر الواقعة بعد (لو).

ومن الشواهد - أيضًا – قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾ [سورة الأحزاب، من الآية: 20]، فـ (بادُونَ) اسم مشتق، وقد جاء خبرَ (أَنَّ) الواقعة بعد (لو).

وقال الشاعر: (طويل)

ولـو أنهـا عُصفـورةٌ لَحَسِـبْتُها مُسَـوَّمةً تدعُـو عُبَيْـدًا وأَزْنَمَـا»[2]

فـ (عصفورة) اسم جامد، وقد جاء خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو).

الرأي الثاني – جواز مجيء خبر(أنَّ) اسمًا جامدًا أو مشتقًّا مطلقًا، وهو

(1) ينظر: ارتشاف الضرَب 1901/4، والجني الداني، ص 292، وتوضيح المقاصد والمسالك 279/4، والمساعد 193/3، وشفاء العليل 669/3.

(2) ينظر: ارتشاف الضرَب 1901/4، والجني الداني، 293، وشرح أبيات مغني اللبيب 97/5.

مذهب ابن مالك، وابنه بدر الدين، وابن هشام، وابن عقيل، والسلسيلي[1].

الرأي الثالث – التفصيل في ذلك، فإنْ كان الخبرُ مشتقًا وجب أنْ يكون فعلاً، وإنْ لم يكن الخبر مشتقًا جاز أنْ يقع جامدًا لتعذر الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾ [سورة لقمان، من الآية: 27] وهو مذهب ابن الحاجب، وظاهر كلام الاسفراييني، والرضي، والإربلي[2].

والراجح ما ذهب إليه السلسيلي مِن جواز مجيء خبر (أَنَّ) الواقعة بعد (لو) اسمًا جامدًا أو مشتقًا، وذلك لوجوده في كتاب الله عز وجل، ولكثرته في لغتنا العربية، مع ملاحظة أنَّ كونَ الخبرِ فِعْلاً هو الأكثر، وليس شرطًا.

ورأي السلسيلي – ومَن توافق معهم – هو الأرجح لأنه الأيسر والموافق لنصوص القرآن ولغة العرب.

المسألة الخامسة – حكم دخول الواو على الجملة الحالية المنفية بـ (لم) المشتملة على ضمير الحال:

اختلف نحاتنا في هذه المسألة على مذاهب:

المذهب الأول – إذا جاءت الجملة الحالية منفية بـ (لم)، فهناك ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الانفراد بالضمير، والاستغناء عن الواو، وهو الكثير، كقوله تعالى: ﴿ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾ [سورة آل عمران، من

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية 1637/3، وشرح الألفية، لابن الناظم، ص 712، ومغني اللبيب 270/1 – 271، والمساعد 193/3، وشفاء العليل 969/3، وشرح الكافية، للرضي 391/2.

(2) ينظر: الكافية، ص 236، والإيضاح في شرح المفصل 259/2، ولباب الإعراب، ص 468، وشرح الكافية، للرضي 391/2، وجواهر الأدب، ص 326.

الآية:174]، وقوله تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [سورة الأحزاب، جزء من الآية:25]، وقوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [سورة البقرة، جزء من الآية:259].

ومن الشواهد الشعرية: (طويل)

كأنَّ فُتاتَ العِهنِ في كلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ به حَبُّ الفَنَا لم يُحَطَّمِ[1]

الوجه الثاني: الرابط بالواو وحدَها، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [سورة النور، جزء من الآية: 6]، وقول الشاعر: (طويل)

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ[2]

الوجه الثالث: الجمع بين الضمير والواو، كقوله تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾[سورة الأنعام، جزء من الآية: 93]، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [سورة مريم، من الآية: 8]، وكقول الشاعر: (كامل)

سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَهُ فتناولتْهُ واتّقَتْنَا باليدِ[3]

وهذا التفصيل في الأوجه الثلاثة السابقة هو مذهب جمهور النحاة،

(1) قائله زهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوان زهير، ص 12، وشرح التسهيل، لابن مالك 361/2، وشرح الألفية، لابن الناظم، ص 340، وشفاء العليل 547/2.

(2) البيت للفرزدق، ينظر: شرح ديوانه، ص 139، والكامل، للمبرد، 308/1، والإنصاف في مسائل الخلاف 667/2، وشرح المفصل، لابن يعيش 67/2، ومغني اللبيب 360/2.

(3) البيت للنابغة الذبياني، ينظر: ديوانه، ص 40، والشعر والشعراء 170/1، وشرح الألفية، لابن الناظم، ص 340، ومنهج السالك، لأبي حيان الأندلسي، ص 216، وشفاء العليل 547/2، وشرح الألفية، للأشموني 197/2.

كالزمخشري، والعُكْبَري، وابن يعيش، وابن مالك، وابن الناظم، والمرادي، والسلسيلي، والسيوطي، والأشموني[1].

المذهب الثاني: أنَّ الجملة الحالية المنفية بـ (لم) لابد فيها من الواو، سواء أكان فيها ضمير أم لا، وهو مذهب ابن خروف، واللورقي[2].

المذهب الثالث: وذهب ابن عصفور إلى أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا فَالْأَوْلَى أَنْ يُنْفَى: بِـ (لَمَّا)، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَضْحَكْ، قَالَ: وَقَدْ تَكُونُ مَنْفِيَّةً: بِلَمْ وَمَا، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ، أَوْ: مَا يَضْحَكُ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ جِدًّا[3].

فظهر مما سبق أنَّ السلسيلي أخذ بمذهب جمهور النحاة، وهو الراجح، وهذا المذهب قد جمع فأوعىٰ كل الأقوال، حتىٰ المذاهب الأخرىٰ.

المسألة السادسة - إفادة (لن) معنى الدعاء:

اختلف النحاة في دلالة (لن) علىٰ الدعاء علىٰ مذهبين:

الأول – جواز إفادة (لن) معنىٰ الدعاء، وهو مذهب الفراء، وابن عصفور، وابن هشام في المغني، وخالفه في أوضح المسالك، وشرح قطر الندىٰ، واختاره السيوطي، والأشموني[4]، واستدلوا علىٰ ذلك بالآتي:

(1) ينظر: المفصل، ص 64، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري 558/1، 571، 1055/2، 1023، وشرح المفصل، لابن يعيش 67/2، وشرح التسهيل، لابن مالك 361/2، وشرح الكافية الشافية 763/2 – 764، وشرح الألفية، لابن الناظم، ص 339 – 340، وشفاء العليل 547/2، وهمع الهوامع 246/1، وشرح الألفية، للأشموني 197/2.

(2) ينظر: شرح الكافية، للرضي 212/1، وارتشاف الضرب 635/2.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 635/2.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء 304/2، والارتشاف 1644/4، ومغني اللبيب، ص 282، وأوضح المسالك 149/4، وشرح قطر الندىٰ، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 11، 1383هـ، 1963م، ص 58، وهمع الهوامع =

1- قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [سورة القصص، 17] فـ (لن) في الآية خَرجتْ إلى معنى الدعاء، وليست خبرًا، والتقدير: (اللهم لن أكون لهم ظَهِيرًا) أو (فاجعلني لا أكون ظهيرًا لهم)[1]، ويدل على هذا المعنى قراءة عبد الله بن مسعود (فلا تجعلني ظهيرًا)[2].

2- قول الشاعر: (خفيف)

لـن تزالُـوا كذلكُـم ثـم لا زِلْـ تُ لكُـم خالـدًا خُلُـودَ الجبـالِ[1]

فقد عطف جملة الدعاء (لا زلتُ) على (لن تزالُوا) فدل على أنَّ المعطوف عليه دعاء لا خبر.

3- جعل (لن) كـ (لا) في إفادة الدعاء، كما قال الشاعر:

أَلَا يـا اسْـلَمِي يـا دارَ مَـيَّ علَـى البِلَـى ولا زالَ مُنْهَـلاً بِجَرْعائـكِ القَطْـرُ[1]

= 288/2، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان على شرح الأشموني وشرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ، 1999م، 179/3.

(1) ينظر: معاني القرآن، للفراء، 304/2، والتبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط 2، 1987م، 288/2، وشرح التسهيل، لابن مالك، ص 36.

(2) ينظر: معاني القرآن، للفراء 304/2، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1422هـ، 2001م، 281/4.

(1) البيت من بحر الخفيف للأعشى، ينظر: ديوانه، المكتبة الثقافية، بيروت، ص 169، وشرح التسهيل، لابن مالك، 15/4، وهمع الهوامع 288/2، ومغني اللبيب، ص 282.

(1) البيت من بحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تح: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط1، 1982م، ص 559، والإنصاف في مسائل الخلاف 100/1، والخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، د ط، د ت، 278/2، وشرح التصريح 185/1، وشرح شواهد المغني، للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د ط، د ت، 617/2، ولسان العرب، مادة (يا).

فـ(لا) أفادتِ الدعاءَ الشبيهَ بالنفي، فكذلك (لن) نافيةٌ وأفادتِ الدعاءَ مِثلَها.

الثاني – منع إفادة (لن) معنى الدعاء، وهو مذهب الجمهور وأَذكر منهم ابن السراج، وابن مالك، وأبا حيان الأندلسي، والمرادي، وابن هشام في أوضح المسالك، وشرح قطر الندىٰ، وابن عقيل، والسلسيلي، والأزهري[1].

وقد رَدَّ المانعون بأنَّ (لن) ليست للدعاء بردود هي:

ذَكَرَ ابن عقيل: أنه لا يكون الفعل معها دعاء؛ وذلك لأنه لم يستعمل من أدوات النفي في الدعاء إلا (لا) وحدها، خلافاً لبعضهم، وهو مذهب قوم؛ حكاه ابن السراج، واختاره ابن عصفور، وحملوا علىٰ ذلك: فلن أكون ظهيراً؛ ورُدَّ بأنَّ فاعل الفعل في الدعاء إنما يكون مخاطَبًا أو غائباً لا متكلماً، نحو يا رب لا عذبتَ فلانًا، ولا عذَّبَ اللهُ عَمْرًا[2].

وكذلك (لن) في آية القصص محمولة علىٰ الخبر، بمعنىٰ النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالىٰ أن لا يُظاهر مجرمًا جزاءً لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه.

وأيضًا لم يشتهر عن العرب استعمال (لن) في الدعاء.

---

(1) ينظر: الأصول، لابن السراج 171/2، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967، ص 229، وارتشاف الضرب 391/2، وتوضيح المقاصد، للمرادي 174/4، وأوضح المسالك، لابن هشام 149/4، وشرح قطر الندىٰ، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 58، والمساعد 67/3، وشفاء العليل 922/2، وشرح التصريح علىٰ التوضيح، للأزهري 229/2.

(2) ينظر: المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرىٰ، دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة، ط 1، 1400 هـ – 1405 هـ، 67/3.

وأمّا الاستدلال بـ (لن) في البيت ففيه نظر، لاحتمال أنْ يكون (لن تزالوا كذلكم) خبرًا لا دعاء، وهو ما أشار إليه السلسيلي [1].

المسألة السابعة – اجتماع الشرطين فأكثر دون عطف، أو (اعتراض الشرط على الشرط):

اختلف النحاة في هذه المسألة علىٰ قولين:

القول الأول – إذا توالىٰ شرطانِ فصاعدًا بغير عاطف نحو: مَن أجابني إنْ دعوتُه أحسنتُ إليه، فالجواب المذكور يكون للسابق منهما، وهو مذهب الجمهور كسيبويه، والمبرد، والفارسي في أحد قوليه، وابن الشجري، والعكبري، وابن مالك، والرضي، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسلسيلي، والسيوطي[2].

ومثال ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ [سورة الواقعة، الآيتان: 88، 89]، فمذهب سيبويه: أنَّ الجواب لـ (أمَّا) لا للشرط (إنْ)، وحُذف جوابُ الشرط لدلالة جواب (أمَّا) عليه، ولذلك لزم مضي فعل الشرط.

(1) ينظر: شفاء العليل 922/2.

(2) ينظر: الكتاب 78/3 – 79، والمقتضب 70/2، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1407هـ، 1987م، ص 78، والمسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط 1، 1407هـ، 1987م، ص 78، والمسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تح: مصطفىٰ الحيدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ت، د ط، ص 162، والأمالي الشجرية، لابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، ط 1، د ت، 356/1، والتبيان في إعراب القرآن 696/2 – 697، 1206، وشرح الكافية الشافية 1614/3، 1647 – 1648، وشرح الكافية، للرضي 396/2، وتوضيح المقاصد والمسالك، للمرادي 266/4 – 267، ومغني اللبيب 622/2، والمساعد 173/3، وشفاء العليل 963/3، وهمع الهوامع 63/2.

قال أبو حيان الأندلسي: وإذا توالىٰ شرطان فصاعدًا بغير عاطف، فالجواب للسابق، ويُحْذَفُ جواب المتأخر لدلالة جواب المتقدم عليه، ويَحسن أنْ يكون ما حُذِفَ جوابه –وهو الثاني- بصيغة الماضي في الفصيح، وقد جاء بالمضارع نحو قول الشاعر: (بسيط)

إنْ تَستَغِيثُوا بنا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ[1]

القول الثاني – أنَّ (الفاء) وما بعدها تكون جوابًا لـ (أمَّا) والشرط معًا، وهو مذهب الكسائي، والفراء، والأخفش، والأصل: مهما يكن مِن شيء فإنْ كان مِنَ المُقرَّبِينَ فرَوْحٌ، ثم أُنِيبَتْ (ما) مناب (أمَّا)، فصار: فأمَّا إنْ كان مِنَ المقربين فرَوْحٌ، ثم قُدِّمَتْ إنْ والفعلُ الذي بعدَها، فصار: فأمَّا إنْ كان مِنَ المُقرَّبِينَ فَفَرَوْحٌ، فالتقتْ فاءانِ، فأَغْنَتْ إحداهما عن الأخرىٰ فصار: فَرَوْحٌ، ومذهب الفارسي في أحد قوليه أنَّ الجواب للثاني لا للأول، أي في سورة الواقعة يكون الجواب لـ (إنْ) لا لـ (فأمَّا)[2].

وأمَّا السلسيلي فقد اختار مذهب الجمهور.

المسألة الثامنة – الاعتراض بجملتين أو أكثر:

الجملة الاعتراضية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والجملة الاعتراضية تكون بين شيئين متلازمين لتوكيد الكلام، أو توضيحه، أو تحسينه، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضتْ بين أجزائه،

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية 1614/3، وارتشاف الضرب 1884/4 – 1885، والمساعد 173/3، وشفاء العليل 963/3، والخزانة 548/4.

(2) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس، تح: زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 1405هـ، 1985م، 216/1، ومعاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1403هـ، 1983م، 130/3، والجني الداني، ص 484، وارتشاف الضرب 1894/4.

وليست معمولة لشيء منه[1].

والجملة الاعتراضية يكثر مجيئها في كلام الله عز وجل، وفي كلام العرب، قال ابن جني في باب الاعتراض: «اعلم أنَّ هذا القبيل من هذا العلم كثير، وقد جاء في القرآن الكريم، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرىٰ التأكيد فلذلك لا يُشنَّعُ عليهم، ولا يُستنكَرُ عندهم أنْ يُعترَضَ به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلاَّ شاذّاً أو متأوَّلاً»[2].

ومن الأمثلة قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة النحل، الآية: 101] فقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ جملة اعتراضية بين الشرط وجوابه، ومن الأمثلة - أيضًا – قول الشاعر: (طويل)

وقد أدركتْني - والحوادثُ جَمَّةٌ - أَسِنَّةُ قومٍ لا ضِعَافٌ ولا عُزْلِ[3]

فقوله: (والحوادث جَمَّة) جملة اعتراضية بين الفعل وفاعله.

وأمَّا الاعتراض بأكثرَ مِن جملة فقد وقع الخلاف بين النحاة على قولين:

القول الأول – جواز ذلك: وهو مذهب الزمخشري، وابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل، والسلسيلي، وقد استدلوا علىٰ ذلك بشواهد سماعية

(1) ينظر: همع الهوامع 247/1.

(2) الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، طبع الهيئة المصرية للكتاب، د ط، 1999م، 335/1.

(3) ينظر: الخصائص 308/1 – 309، 331، 336، والأمالي الشجرية 215/1، ومغني اللبيب 387/2.

كثيرة منها[1]:

- قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾ [سورة النحل، الآيتان: 43 – 44]، حيث اعترضت الجملتان ﴿ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ بين ﴿ نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡ ﴾، و﴿ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾[2].

- ومن الشواهد –أيضًا– قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ بَدَّلۡنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلۡحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدۡ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا بَيَٰتٗا وَهُمۡ نَآئِمُونَ ﴾ [سورة الأعراف، الآيات: 95 – 97]، حيث اعترضتْ أكثرُ مِن جملة في قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ بَدَّلۡنَا ﴾ وبينَ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾[3].

ومن الشواهد: قول زهير بن أبي سُلْمَىٰ[4]: (وافر)

لَعَمْـرُ أَبِيـكَ - والأنبـاءُ تَنْمِـي وفـي طُـولِ المُعَاشَـرَةِ التِّقالِـيْ
لـقــد بَالَيْـتُ مَـظْعَنَ أُمِّ أَوْفَـى ولَكِــنْ أُمَّ أَوْفَــى لا تُبالِـيْ

حيث جاءت جملتان معترضتان، هما: (والأنباءُ تنمي)، و(وفي طول

(1) ينظر: الكشاف 425/1 – 426، 530، 98/2، وشرح التسهيل، لابن مالك 378/2، ومغني اللبيب 394/2 – 395، والمساعد 53/2، وشفاء العليل 662/2.

(2) ينظر: شرح التسهيل 378/2.

(3) ينظر: الكشاف 98/2.

(4) البيت لزهير بن أبي سلمىٰ، ينظر: شرح ديوانه، صنعة أحمد ثعلب، دار الكتب المصرية، 1373هـ، 1944م، ص 342، وشرح التسهيل 378/2، وشفاء العليل 552/2.

المعاشرة التقالي) بين القسم (لعمر أبيك)، وجوابه (لقد بالَيْتُ)[1].

القول الثاني – جواز الاعتراض بجملتين فقط: وهو قول أبي حيان الأندلسي، وتلميذه السمين الحلبي فهما يريان جواز الاعتراض بجملتين فقط، وأمَّا الاعتراض بأكثر من جملتين فلا يجوز، قال أبو حيان: «وَالصَّحِيحُ مَنْعُ الِاعْتِرَاضِ بِثَلَاثِ جمل وبأربع جمل»[2].

وقال السمين الحلبي: «وينبغي أن لاَّ يجوز الفصل بثلاث جمل، فضلاً عن أربع»[3].

والقول الراجح ما رجحه السلسيلي وهو جواز الاعتراض بجملتين فأكثر، لمجيء الشواهد في كتاب الله عز وجل، وفي لغة العرب.

المسألة التاسعة – دلالة كان وأخواتها على الحدث والزمان:

اختلف النحاة في دلالة (كان) وأخواتها على الحدث والزمان على أقوال هي:

القول الأول – أنها تدل على الزمان والحدث، وهو قول ابن خروف، وابن عصفور، وابن مالك، وابن الناظم، وابن أبي الربيع، والرضي، وأبي حيان الأندلسي، والسيوطي، والسلسيلي[4].

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 378/2.

(2) تفسير البحر المحيط 45/6.

(3) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف الحلبي، تح: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط 1، 1406هـ، 1986م، 186/6.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، ط 1، 1418هـ، 417/1، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، (الشرح الكبير)، تح: د. أنيس بدوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1424هـ، 2003م، 194/1، =

قال أبو حيان: «والمشهور والمنصور أنها تدل على الحدث والزمان، وأن الحدث مسند إلى الجملة»[1].

القول الثاني – أنها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على الزمن، ولهذا سُمِّيَتْ ناقصة، أي مسلوبة الدلالة على الحدث، وهذا مذهب المبرد، وابن السراج، وابن جني، وأبي البركات الأنباري، وابن يعيش، وابن برهان، والجرجاني[2].

يقول ابن يعيش: وأمّا (كَانَ) وأخواتُها؛ فهي من أفعالِ العِبارة واللفظِ؛ لأنّه تدخلها علاماتُ الأفعال من نحو: (قَدْ، والسينِ وسَوْفَ)، وتتصرّفُ تصرُّفَ الأفعال، نحو: كَانَ يَكُونُ، فهو كائنٌ وكُنْ ولاَ تَكُنْ، وليست أفعالًا حقيقةً, لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَثٍ وزمانِ ذلك الحدث، وكَانَ وأخواتُها موضوعةٌ للدلالة على زمان وُجودِ خبرها، فهي بمنزلة اسمٍ من

= وشرح التسهيل، لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط 1، 1410هـ، 1990م، 338/1، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د ط، ص 137، والبسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، تح: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص 655، وشرح الرضي على الكافية، تقديمٌ وحواش وفهرسة: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م، 178/4 – 179، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1998م، 368/1، وشفاء العليل 308/1.

(1) الارتشاف 1151/3.

(2) ينظر: المقتضب 86/4، والأصول في النحو، لابن السراج 82/1، واللمع، لابن جني، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط 2، 1405هـ، 1985م، ص 85، والإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، 826/2، وشرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د ط، 96/2، وشرح اللمع، لابن برهان 49/1، والمقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، 1982م، 398/1.

أسماء الزمان، يُؤْتَىٰ به مع الجملة للدلالة علىٰ زمن وجودِ ذلك الخبر، فقولُك: (كان زيدٌ قائمًا) بمنزلة قولك: (زيدٌ قائمٌ أمْسِ) وقولُك: (يكون زيدٌ قائمًا) بمنزلةِ (زيدٌ قائمٌ غدًا)، فثَبَتَ بما قلناه: أنّها ليست أفعالًا حقيقةً، إذ ليس فيها دلالةٌ علىٰ الفعل الحقيقيَ الذي هو المصدرُ، وإنّما هي مشبَّهةٌ بالأفعال لفظًا، وإذا كانت أفعالًا من جهة اللفظ، كان مرفوعُها كالفاعل، ومنصوبُها كالمفعول، ويُؤيِّد عندك أنّ مرفوعها ليس بفاعلٍ، وأنّ منصوبها ليس مفعولًا علىٰ الحقيقة. . .[1].

وقد رَدَّ ابن مالك علىٰ الجماعة القائلين بأنَّ كان وأخواتها تدل علىٰ زمن وقوع الخبر ولا تدل علىٰ حدث، وبَيَّنَ أنّ دعواهم باطلة من عشرة أوجه هي:

أحدها: «أن مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة علىٰ الحدث والزمان معًا، إذ الدال علىٰ الحدث وحده مصدر، والدال علىٰ الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة علىٰ أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني: أن مُدَّعِي ذلك معترف بأنَّ الأصل في كل فعل الدلالةُ علىٰ المعنيين فحكمه علىٰ العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل فلا يقبل إلا بدليل.

الثالث: أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أنْ تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنىٰ، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفي عدم جواز ذلك دليل علىٰ بطلان دعواه.

(1) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، 96/2.

الرابع: أن الأفعال كلها إذا كانت علىٰ صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم فإنهما متساويان بالنسبة إلىٰ الزمان مفترقان بالنسبة إلىٰ الحدث، فإذا فرض زوال ما به الافتراق وبقاء ما به التساوي لزم ألاَّ يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت علىٰ صيغة واحدة.

ولو كان الأمر كذلك لم يكن فرق بين كان زيد غنيًّا، واللفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه، ولو كان الأمر كذلك لزمَ تناقض قول من قال: أصبح زيد ظاعنًا وأمسىٰ مقيمًا لأنه علىٰ ذلك التقدير بمنزلة قوله: زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية علىٰ الإصباح والإمساء وذلك هو المطلوب.

الخامس: أن من جملة العوامل المذكورة (انفك) ولا بد معها من ناف، فلو كانت لا تدل علىٰ الحدث الذي هو الانفكاك، بل علىٰ زمن الخبر لزم أن يكون معنىٰ قولنا ما انفك زيد غنيّاً، ما زيد غنيّاً في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد فوجب بطلان ما أفضىٰ إليه.

السادس: أن من جملة العوامل المذكورة: (دام) ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لِمَا المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها كقولك: جُدْ ما دُمْتَ واجدًا، أي: جُدْ مُدَّةَ دوامِكَ واجدًا، فلو كانت (دام) مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث.

السابع: أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها (أنْ) كقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [سورة الأعراف، من الآية: 20]، لأنَّ (أنْ) هذه وما وصلت به في تأويل المصدر، وقد جاء مصدرها صريحًا في قول الشاعر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إيّاه عليك يسير[1]

وقد حكىٰ أبو زيد في كتاب الهمز مصدر (فتئ) مُستعملاً (3) وحَكَىٰ غيره: ظللت أفعل كذا ظلولاً، وجاءوا بمصدر (كاد) في قولهم: لا أفعل ذلك ولا كيدًا، أي: ولا أكاد كيدًا، وكاد فعل ناقص من باب كان إلا أنها أضعف مِن كان، إذ لا يستعمل لها اسم فاعل واسم فاعل (كان) مستعمل، ولا يستعمل منها أمر، والأمر مِن كان مستعمل، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر (كاد) وهي أضعف مِن (كان) فألاَّ يمتنع استعمال مصدر (كان) أحق وأولىٰ.

الثامن: أنَّ هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل كما جاء في الحديث: «إنَّ هذا القرآن كائن لكم أجرًا وكائن عليكم وِزْرًا»[2].

وقال سيبويه:[3] قال الخليل: «هو كائن أخيك علىٰ الاستخفاف، والمعنىٰ كائن أخاك». هذا نصّه، وقال الشاعر:

وما كلّ مَن يُبْدي البَشاشةَ كائناً أخاك إذا لم تلفه لك مُنجدا[4]

(1) البيت من الطويل في شرح التسهيل 1/ 339، والتذييل والتكميل 4/ 135، ومعجم الشواهد، ص 158.

(2) ينظر: سنن الدارمي، كتاب فضائل القرآن 434/2.

(3) الكتاب 166/1.

(4) البيت من بحر الطويل وهو كالبيت السابق يحمل معنى جميلا لشاعر مجهول.
ومعناه: ليس كل من يلقاك ضاحكًا مبتسما أخاً لك ما دمت لا تجده في وقت الشدة فالأخ المخلص من تجده في الملمات.
والشاهد فيه قوله: «كائنا أخاك» حيث استعمل اسم الفاعل من كان وأعمله عملها فدل هذا علىٰ أن كان تدل علىٰ الحدث لأن اسم الفاعل يدل علىٰ الحدث والوصف. ينظر: شرح التسهيل 1/ 340، والتذييل والتكميل 4/ 137، ومعجم الشواهد، ص 94.

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحدث، وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر، ومثل ذلك قول الآخر:[1]

قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائلا أحبّك حتّى يُغْمِضَ العينَ مُغْمِضُ

أراد: لستُ أزال أحبك، فأعمل اسم الفاعل عمل الفعل.

التاسع: أنَّ دلالة الفعل على الحدث أقوى مِن دلالته على الزمان، لأن دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالته على الزمان تغيير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء مِن دلالته على الزمان.

العاشر: أنَّ هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخلصة للزمان لم يُبْنَ منها أمر كقوله تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [سورة النساء، الآية: 135]، لأنَّ الأمر لا يُبْنَى مما لا دلالة فيه على الحدث، وما ذهبتُ إليه في هذه المسألة مِن كون هذه الأفعال دالة على مصادرها هو الظاهر مِن قول سيبويه، والمبرد، والسيرافي، وأجاز السيرافي الجمع بين كان ومصدرها توكيدًا، ذكر ذلك في شرح الكتاب[2].

---

(1) البيت من بحر الطويل من قصيدة في الغزل الرقيق للحسين بن مطير بن مكمل الأسدي. ينظر: مجالس ثعلب 1/ 220، وشرح التسهيل 1/ 240، والتذييل والتكميل 4/ 137، وأوضح المسالك 169/1، ومعجم الشواهد، ص 204، وشرح التصريح 187/1.

(2) شرح التسهيل 338/1 – 340، وينظر: الكتاب: 1/ 46، والمقتضب 4/ 86، يقول المبرد: «وكونها أفعالاً صحيحة يقتضي أن تدلّ على الحدث كما يدل عليه ضرب»، وقال السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه (2/ 292): «أوجه استعمالات كان ثلاثة:

1 – وقوع الحدث في الزمان الماضي.

2 – أن تكون بمعنى حدث.

3 – أن تكون زائدة، وقولنا أن تكون زائدة ليس المعني بذلك أن دخولها كخروجها في كل معنى وإنما يعني بذلك أنها ليس لها اسم لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور ولكنها دالة على زمان وفاعلها كمصدرها وذلك قولك: زيد كان قائم أو زيد قائم كان تريد كان ذلك الكون.=

فإذا ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه الأفعال ... على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال، فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم كتفائها بمرفوع.

المسألة العاشرة – نفي الفعل المضارع بـ (لا) يفيد الحال والاستقبال:

للنحاة قولان في هذا وهما:

القول الأول - الفعل المضارع المنفي بـ (لا) يفيد الحال والاستقبال، وهو مذهب الجمهور، ومنهم سيبويه والسلسيلي[1].

القول الثاني – ذهب أصحابه إلى أنّ (لا) تُخلِّص المضارع للاستقبال، أي: تُفيد الاستقبال، وهو مذهب معظم المتأخرين ومنهم الزمخشري، وذكر أبو حيان أنه ظاهر مذهب سيبويه[2].

وقد رَدَّ ابن مالك على مَن يرى أنَّ سيبويه يذهب إلى أنّ (لا) تُخَلِّص الفعل المضارع للاستقبال فقال: «**وإذا نُفِيَ المضارع بـ (لا) لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية، رُوي ذلك عن الأخفش نصًا، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء**

= شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط 1، 1428 هـ، 3/ 1088.

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك 18/1 - 21، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط 2، 1422هـ، 2001م، 12/1، وشفاء العليل 104/1، وهمع الهوامع 34/1.

(2) ينظر: الأنموذج في النحو، لأبي القاسم الزمخشري ومعه شرح الأردبيلي، ت د. حسين عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب بالقاهرة، ص 189، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح د. حسن هنداوي، جامعة الإمام محمد ابن سعود، ط 1، 1418هـ، 1997م، 85/1.

لاجتماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيدًا، بمعنى: إلا زيدًا، ومعلوم أنَّ المستثني مُنْشِئٌ للاستثناء، والإنشاء لا بد من مقارنة معناه للفظه، و(لا يكون) هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بـ (لا) مُخَلِّصًا للاستقبال لم تستعمل العرب (لا يكون) في الاستثناء لمباينته الاستقبال، ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفي بـ (لا) في مواضع تنافي الاستقبال نحو: أتظن ذلك كائنًا أم لا تظنه؟ وأتحبه أم لا تحبه؟ ومالك لا تقبل وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟ ومثل ذلك في القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [سورة المائدة، الآية:84]، و﴿ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ [سورة التوبة، الآية: 92]، و﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [سورة النحل، الآية: 78]، و﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الحديد، من الآية: 8]، و﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ ﴾ [سورة نوح، جزء من الآية: 13]، و﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [سورة النمل، الآية: 20]، و﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ﴾ [سورة يس، الآية: 22]، وهو في غير القرآن أيضًا كثير، ومنه قول الشاعر:

يرى الحاضرُ الشاهد المطمئن من الأمرِ ما لا يرى الغائب[1]

وقال آخر:

إذا حاجةٌ وَلّتْك لا تستطيعها فَخُذْ طَرفًا من غيرِها حين تَسْبِق[2]

وقال آخر:

كأن لم يكنْ بَينٌ إذا كان بعده تَلاقٍ ولكنْ لا إخالُ تلاقيا[3]»

فابن مالك استشهد بشواهد كثيرة ليُثبتَ أنَّ مذهب سيبويه هو نفسه

(1) البيت من بحر المتقارب، ولم يُعرف قائله، وهو في شرح التسهيل 19/1.

(2) البيت من بحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه، دار صادر، د ط، 1414هـ، 1994م، ص 240، وشرح التسهيل، لابن مالك 19/1، والتذييل والتكميل 88/1.

(3) شرح التسهيل، لابن مالك: 91/1، والبيت من بحر الطويل، وقائله ابن الدمينة ولم يُنسب.

مذهب الجمهور.

والراجح ما ذهب إليه الجمهور- ومنهم السلسيلي – أنّ الفعل المضارع المنفي بـ (لا) يفيد الحال والاستقبال، لوجود الأدلة القاطعة المثبتة ذلك.

المسألة الحادية عشرةَ – عامل الجزم في جواب الطلب ليس (إنْ) مقدَّرة:

الفعل المضارع يُجزم بأداة من أدوات الجزم المشهورة في كتب النحو بتفصيلاتها، وأمَّا إذا كان جواب طلب، كنحو:(أَكْرِمْني أُكْرِمْكَ) فعامل الجزم مختلف فيه علىٰ مذاهبَ أربعةٍ هي:

المذهب الأول – الجزم بالطلب؛ لأنه تضمن معنىٰ الشرط، فضَمَّنَ: (زُرْني أُكْرِمْكَ) معنىٰ: (إنْ تزرني أُكْرِمْكَ) وقد يكون هذا الطلب أمرًا أو استفهامًا أو عرضًا أو تحضيضًا، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، والمبرد، وابن السراج، وابن خروف، واختاره المالَقي، وابن مالك، والرضي، والزمخشري، وابن يعيش، والسلسيلي[1].

قال سيبويه: «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنّ أو عرض، فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ايْتني آتِك، وما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكن خيرًا لك... وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب (إنْ تأتني) بـ (إنْ تأتني)؛ لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ (إنْ تأتِني) غيرُ مستغنية عن (آتِك).

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية 129/2، ومغني اللبيب، ص 229، والكتاب 93/3 – 94، ومعاني القرآن، للأخفش 243/1، والمقتضب 82/2، والأصول، لابن السراج 176/2، وشفاء العليل 932/2، وهمع الهوامع 317/2، ورصف المباني، ص 421، وشرح الرضي على الكافية 122/4، 47/7- 48.

وزعم الخليل أنَّ هذه الأوائل كلها فيها معنىٰ (إنْ)، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: ائتني آتِكَ، فإن معنىٰ كلامه إنْ يكن منك إتيانٌ آتِكَ...»[1].

المذهب الثاني – أنَّ الطلب بأنواعه ناب مناب الشرط، أي: حُذفت جملة الشرط، وأُنيبت هذه في العمل منابها، فالأصل عندهم في نحو: أَطِعِ اللهَ يغفرْ لك، هو نفسه: إنْ تُطِعِ اللهَ يغفرْ لك، فحُذفتْ (إنْ تُطِعْ) وأُقِيمَ (أَطِعْ) مقامها، ونظير ذلك قولهم: ضربًا زيدًا، فإنَّ (ضرْبًا) ناب مناب (اضْرِبْ)، فعَمِلَ النصبَ في زيدًا، وهو مذهب الفارسي، والسيرافي وصححه ابن عصفور، وضُعِّفَ بأنَّ الطلبَ لا يؤدي معنىٰ الشرط[2].

المذهب الثالث – أنَّ الفعل مجزوم بلام مقدرة، فإذا قال: (أَلاَ تنزلُ عندنا نُكْرِمْكَ) فتقديره: (لِنُكْرِمْكَ) وهو مذهب المغاربة، وهو اختيار أبي حيان بقوله: «إنه مجزوم بشرط مقدر دل عليه ما قبله وهذا الذي نختاره»[3].

المذهب الرابع – أنه مجزوم بشرط مقدر دل عليه ما قبله، وهذا مذهب أكثر المتأخرين، كابن الناظم، وابن هشام، والأشموني[4].

وقد ردَّ ابن مالك مذهب أكثر المتأخرين فقال: «وأكثر المتأخرين يَنسبون

(1) الكتاب 93/3 – 94.

(2) ينظر: المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تح د. شريف النجار، دار عمان، ط 1، 1424هـ، 2004م، ص 164 – 165، وشرح الجمل، لابن عصفور 117/2، ومغني اللبيب، ص 229، وارتشاف الضرب 419/2.

(3) الارتشاف 1684/4، وينظر: همع الهوامع 317/2.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص 683، وشرح الكافية الشافية 129/2، وأوضح المسالك 187/4، والمغني، ص 229، وشرح الأشموني على الألفية 221/3، وارتشاف الضرب 419/2، وهمع الهوامع 317/2.

جزم جواب الطلب بـ (إنْ) مقدَّرة، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ (إنْ) بل تضمُّنُ لفظ الطلب لمعناها مُغْنٍ عن تقدير لفظها كما هو مُغْنٍ في أسماء الشرط، نحو: (مَن يأتِنِي أُكْرِمْهُ)، وهذا مذهب الخليل وسيبويه»[1].

والراجح ما اختاره السلسيلي وهو المذهب الأول، أي: الجزم بالطلب، لأنه لا تكلف فيه، فلا داعي لتقدير أداة الشرط (إنْ) أو (لِ).

المسألة الثانية عشرة – تصغير الترخيم لا يختص بالأعلام:

في هذه المسألة قولان:

القول الأول: تصغير الترخيم لا يَختص بالأعلام، بل جائز في الأعلام وغيرها، كـ (أَزْهَر)، و(مُنطلِق)، فيقال فيهما: (زُهَيْر)، و(طُلَيْق)، وهو مذهب البصريين، ومنهم السلسيلي[2].

القول الثاني: تصغير الترخيم مختص بالأعلام، كـ (حارث)، و(أَسْوَد) فيقال فيهما: حُرَيْث)، و(سُوَيْد)، وهو مذهب الفراء، وثعلب، وعُزِي للكوفيين[3].

«ولا يخص الأعلام، خلافا للفراء وثعلب، وعُزِيَ للكوفيين؛ فلا يجوز في حارث، غير علم، إلاَّ حُوَيْرِث؛ وأجاز ذلك البصريون، فتقول عندهم: حُرَيْث علمًا كان أو غيره، ويشهد لهم قول العرب: يَجْرِي بُلَيْق ويَذُمُّ؛ وهو

(1) شرح الكافية الشافية 129/2.

(2) ينظر: همع الهوامع 354/3.

(3) ينظر: تسهيل الفوائد، ص 289، المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تح د. محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط 1، 1400 – 1405 هـ، 530/3، وشفاء العليل 1062/3، وهمع الهوامع 354/3.

تصغير أَبْلَق»[1].

وأيضًا ما ذكره السلسلي مِن أنه حُكي عن العرب في مثل من أمثالهم: (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ)، تصغير أحمق، وهو ليس بعلم[2].

والمترجح ما ذهب إليه البصريون - والسلسيلي منهم - جوازُ تصغير الترخيم سواء كان مختصّاً بالأعلام أو بغيرها، لوجود شواهد على ذلك.

المسألة الثالثةَ عشرةَ - دلالة (إلى) على غير الانتهاء:

الأصل في (إلى) أنْ تكون لانتهاء الغاية، تقول: جئتُ إليك، أي: نهاية مجيئي إليك، قال تعالى: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ [سورة النمل، الآية:33]، أي: مُنْتَهٍ إليكِ، قال سيبويه: «وأمَّا (إلى) فمُنتهَى لابتداء الغاية، تقول: مِن كذا إلى كذا»[3]، وقال المبرد: «وأمَّا (إلى) فإنما هي للمُنتَهَى، ألَا ترى أنك تقول: ذهبتُ إلى زيد، وسرتُ إلى عبد الله، ووكلتُكَ إلى الله»[4].

وقد وقع خلاف بين النحاة في دلالة (إلى) على غير الانتهاء على أقوال منها:

القول الأول: أنَّ (إلى) قد تخرج من معنى الانتهاء إلى معنى المصاحبة، أي: بمعنى مع، وهو مذهب الكوفيين، والزجاجي، وابن مالك، وابن الناظم، وابن هشام، والأشموني، والسلسيلي، وزاد ابن مالك وبعض شراح الألفية أنه قد تخرج إلى الظرفية والتبيين[5].

(1) المساعد على تسهيل الفوائد، 530/3.

(2) ينظر: شفاء العليل 1062/3.

(3) الكتاب 310/2.

(4) المقتضب 139/4.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية 273/4، وشرح التسهيل، لابن مالك 141/3، ومغني اللبيب،=

وحجتهم في ذلك: أنّ حروف الجر تتعاقب فيما بينها، وينوب بعضها عن بعض، كقوله تعالىٰ: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [سورة الصف، من الآية:14]، أي: مع الله، قال الفراء: قال المفسرون: أي: مع الله، وهو وجه حسن، قال: وإنما تجعل (إلىٰ) كـ (مع)، إذا ضَمَمْتَ شيئاً إلىٰ شيء، كقول العرب: الذود إلىٰ الذود إبل، أي: مع الذود، قال: فإن لم يكن ضَمٌّ لم تكن (إلىٰ) كـ (مع)، فلا يقال في: مع فلان مال كثير: إلىٰ فلان مال كثير[1].

وقال المرادي: «وكون (إلىٰ) بمعنىٰ (مع) حكاه ابن عصفور، عن الكوفيين، وحكاه ابن هشام عنهم، وعن كثير من البصريين، وتأويل بعضهم ما ورد من ذلك علىٰ تضمين العامل، وإبقاء (إلىٰ) علىٰ أصلها والمعنىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾: من يضيف نصرته إلىٰ نصرة الله، و(إلىٰ) في هذا أبلغ مِن (مع)، لأنك لو قلت: مَن ينصرني مع فلان، لم يدل علىٰ أنّ فلاناً وحده ينصرك، ولا بد، بخلاف إلىٰ، فإن نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة، مجزوم بها، إذ المعنىٰ علىٰ التضمين: مَن يضيف نصرته إلىٰ نصرة فلان»[2].

القول الثاني: أنها لا تخرج عن معنى الانتهاء، وهو مذهب سيبويه، وابن جني، والزمخشري، وابن يعيش، والمرادي، وأبي حيان، وغيرهم[3].

= ص 58، والجني الداني، ص 386، ومعاني الحروف، للزجاجي، ص 65، وشرح الألفية، لابن الناظم، ص 363، وأوضح المسالك 47/3، وشرح الأشموني 73/2، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي 655/2.

(1) ينظر: الجني الداني، ص 386.

(2) الجني الداني، ص 386.

(3) ينظر: الكتاب 231/4، والخصائص، لابن جني 309/2، والكشاف 366/1، والمفصل، للزمخشري، ص 283، وشرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، 15/8، والجني الداني، ص 386.

قال المرادي: «واعلم أنَّ أكثر البصريين لم يُثبتوا لها غير معنىٰ انتهاء الغاية، وجميع هذه الشواهد عندهم متأوَّل»[1].

وقد جمع المرادي معاني (إلى) فكانت ثماني معانٍ، هي:

الأول: انتهاء الغاية في الزمان، والمكان، وغيرهما، وهو أصل معانيها.

الثاني: أن تكون بمعنىٰ مع، كقوله تعالىٰ: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: مع الله.

الثالث: التبيين، قال ابن مالك: هي المتعلقة، في تعجب أو تفضيل، بحُبٍّ أو بُغْضٍ، مبينةً لفاعليةِ مَصحوبها، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [سورة يوسف، الآية:33].

الرابع: موافقة اللام، مَثَّلَهُ ابنُ مالك بقوله: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ [سورة النمل، من الآية:33]، لأن اللام في هذا هي الأصل، وبقوله تعالىٰ: ﴿وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [سورة يونس، الآية:25]، وقال بعضهم إلىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾ [سورة النمل، جزء من الآية:33] لانتهاء الغاية، علىٰ أصلها، والمعنىٰ: والأمرُ مُنْتَهٍ إليك.

الخامس: موافقة في، ذَكره القُتَبِي – أي ابن قتيبة –، وابن مالك، كقول النابغة:

فـلا تَتْرُكَنِّـي، بالوعيـدِ، كأَنَّنِـي إلى الناسِ، مَطْلِيٌّ به القارُ، أَجْرَبُ[2]

أي: في الناس.

(1) الجني الداني، ص 389.

(2) ينظر: ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ص 73، وأدب الكاتب، ص 506، والجني الداني، ص 387، ورصف المباني، ص 169، ومغني اللبيب، ص 79، وشرح شواهد المغني، ص 223، والأزهية، ص 283، وخزانة الأدب 137/4.

السادس: موافقة مِن، كقول عمرو بن أحمر:

تقولُ، وقد عالَيْتُ بالكُورِ، فَوْقَها أَيُسْقَى، فلا يُرْوَى إِلَيَّ، ابنُ أَحْمَرَا؟[1]

أي: مني، هذا قول الكوفيين والقُتَبي، وتبعهم ابن مالك وخُرِّجَ على التضمين، أي: فلا يأتي إليَّ الرَّوَاءُ.

السابع: موافقة عند، كقول أبي كبير الهذلي:

أم لا سبيلَ إلى الشباب، وذِكْرُهُ أَشْهَى إليَّ مِنَ الرَّحِيقِ، السَّلْسَلِ[2]

أي عندي.

الثامن: أنْ تكون زائدة، وهذا لا يقول به الجمهور، وإنما قال به الفراء، واستدل بقراءة مَن قرأ ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ بفتح الواو، وخُرِّجَتْ هذه القراءة على تضمين تَهْوَى معنى: تَمِيل[3].

فالسلسيلي مذهبه مخالف لمذهب الجمهور، وهو أنَّ (إلى) قد تخرج من معنى الانتهاء إلى معنى المصاحبة، للأدلة المسموعة، وإذا دلت قرينة على ذلك، وذلك بأن يكون ما بعد (إلى) داخلاً فيما قبلها نحو: اجتمع مالك إلى مال زيد، أي: معه، وهذا ما جعل الفراء يكون غاية في الدقة عند قوله: «وإنما يجوز أنْ تَجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممتَ الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه»[4].

(1) ينظر: ديوانه، ص84، ومغني اللبيب، ص 79، وشرح شواهد المغني، ص 225، والجنى الداني، ص 388، وارتشاف الضرب 450/2.

(2) ينظر: ديوان الهذليين 89/2، ومغني اللبيب، ص 79، وشرح شواهد المغني، ص 226، والجنى الداني، ص 389.

(3) الجنى الداني، ص 385 – 389 (بتصرف يسير).

(4) معاني القرآن 218/1.

المسألة الرابعةَ عشرةَ: حذف المخصوص بالمدح أو الذم:

لنحاتنا في حذف المخصوص بالمدح أو الذم مذهبان:

المذهب الأول – جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم، إذا دل عليه دليل، وهو مذهب أكثر النحاة[1].

المذهب الثاني – عدم جواز حذف المخصوص بمدح أو ذم إلا إذا تقدم ذكره، وهو مذهب ابن مالك، وبعض شراح الألفية كابن الناظم، وابن عقيل، والأشموني، وبعض شراح التسهيل كالسلسيلي[2].

قال ابن يعيش: «الأصل أن يُذْكَر المخصوص بالمدح أو الذمّ للبيان، إلَّا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفُه إذا تقدّم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدل عليه. وأكثرُ ما جاء في الكتاب العزيز محذوفًا. قال الله تعالى: ﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [سورة ص، الآية: 44]، والمراد: أيُّوبُ عليه السلام، ولم يذكره لتقدّم قصّته. وقال: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [سورة الذاريات، الآية: 48]، أي: فنعم الماهدون نحن، وقال تعالى: ﴿فَقَدَّرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [سورة المرسلات، الآية: 23]، أي: نحن، وقال: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة النحل، الآية:30]، أي: دارهم. وقال: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [سورة الرعد، الآية: 24]، أي: عقباهم. وقد جاء مذكورًا، قال: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟﴾ [سورة البقرة، الآية: 90]، فـ (أنْ يكفروا) في موضع رفع بأنّه

(1) ينظر: المقتضب 140/2، والتبيان في إعراب القرآن 348/2، 356، وشرح المفصل، لابن يعيش 135/7، وشرح الرضي على الكافية 237/4، وارتشاف الضرب 2053/4، وأوضح المسالك 280/3، وهمع الهوامع 28/3.

(2) ينظر: شرح التسهيل 16/3، وشرح الألفية، لابن الناظم، ص 473، وشرح ابن عقيل 167/2، وشرح الأشموني على الألفية 290/2، وشفاء العليل 591/2، وارتشاف الضرب 2052/4.

المخصوص بالذمّ، أي: كُفْرُهم، وفي جواز حذفه دلالةٌ على قوةِ مَن اعتقد أنه مرفوع بالابتداء، وما تقدّم الخبر؛ لأن المبتدأ قد يحذف كثيرًا إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه، وأمّا حذف المبتدأ والخبر جميعًا فبعيدٌ، فاعرفه»[1].

- **الخاتمة:**

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عبده المصطفى، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى، أما بعد:

ففي هذا الموضع نصل إلى خاتمة البحث مع عالم جليل من علماء النحو المغمورين الذين اندثرتْ أخبارهم مع مرور الأيام والشهور والأعوام، ولكن بقيت لهم آراء مبثوثة في كتب النحو، ككتب أبي حيان الأندلسي، وأيضًا ما يَظهر من تحقيق للمخطوطات، كتحقيق مخطوط بعنوان (شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي) الذي قام بتحقيقه الدكتور: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ونشرته المكتبة الفيصلية، وبهذا التحقيق ظهر الكثير من آراء السلسيلي.

هذا وقد أثمر البحث عدة نتائج من أهمها:

- كشف البحث عن شخصية السلسيلي النحوية الفذة، حيث كانت له آراء استقل بها، وله آراء كثيرة وافق فيها سيبويه والبصريين، وآراء خالفهم فيها.
- أسلوبه واضح جيد، ومنهجه يتسم بالموضوعية، فهو يختار بدليل، ويرد على الآراء الأخرى بدليل.

(1) شرح المفصل، لابن يعيش 137/7-138.

- كشف البحث عن تأثر السلسيلي بإمام النحو سيبويه، حيث أفاد من كتاب سيبويه إفادة خاصة ومن كتب علماء النحو إفادة عامة.
- تأثر بابن مالك فكان مثله معتمدًا في آرائه النحوية على القرآن والحديث والشعر والأمثال.
- مال السلسيلي إلى التيسير والتسهيل في المسائل النحوية، والبعد عن التكلف والتعقيد والتأويل.
- ظهر في هذا البحث – ومن خلال الرجوع إلى كتابه شفاء العليل في إيضاح التسهيل - ما تميز به السلسيلي من أمانة علمية تدل على تحري الدقة في النقل وعزو الأقوال إلى أصحابها، بل ظهر في كتابه بعض الشواهد الشعرية التي لا تراها في غيره.

هذه بعض النتائج التي توصلتُ إليها من خلال هذا البحث، والله أسأل الإخلاص لوجهه والقبول والثواب والنفع لي ولطلاب العلم بهذا العمل المتواضع، وأنْ يجعله في ميزان حسناتي وأنْ يتجاوز عن سيئاتي إنه هو الغفور الرحيم.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.